مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى

دور ونشاط مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى فى المنطقة الأفروآسيوية

تقديم

المستشار الدكتور/ محمد أبو العينين

مدير المركـــــز

مقدم إلى

الندوة الدولية عن

"التراخيص فى مجال الملكية الفكرية وتسوية المنازعات الناشئة عنها"

ماريوت القاهرة - 9 و 10 مارس 1998

دور ونشاط مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي في المنطقة الأفروآسيوية

أولا: المقدمة

يُعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (فيما بعد مركز القاهرة) منظمة دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح و يسعى نشاطها للإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية و في دول منطقة غرب آسيا و قارة أفريقيا بوجه عام و ذلك من خلال الخدمات الفنية المتخصصة التي يقدمها في مجال التسوية السلمية لمنازعات التجارة و الاستثمار الدوليين .

وتنحصر أهداف المركز بصفة أساسية فيما يلي :-

١- تشجيع الالتجاء إلى التحكيم لتسوية المنازعات التجارية في المنطقة .

٢- التنسيق بين أنشطة مراكز التحكيم و بصفة خاصة الموجودة في المنطقة .

٣- تشجيع الالتجاء للتحكيم وفقا لقواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولـــي (اليونسترال) .

٤- تقديم الخدمات اللازمة بطريقة محايدة و على أعلى مستوى حين يتم الالتجاء للمركز لتسوية المنازعات التجارية وفقاً لقواعده التي هي قواعد لجنة الأمم المتحـدة لقانون التجارة الدولـــي (اليونسترال) .

٥- تقديم المساعدة في التحكيم الخاص *AD HOC* بناء على طلب أطرافه .

٦- تقديم المساعدة في مجال تنفيذ أحكام التحكيم .

٧- تقديم المساعدة و الاستشارات القانونية في كل ما من شأنه التسوية السلمية للمنازعات التجارية في المنطقة .

ويبين من ذلك أن من أبرز واجبات مركز القاهرة تقديم كافة التسهيلات للعمليات التحكيمية التي تدار وفقا لقواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (اليونسترال) أو وفقا للقواعد التي يتفق عليها الأطراف من أجل تسوية منازعات التجارة و الاستثمار الدوليين و ذلك من خلال إجراءات عادلة و سريعة و غير مكلفة و هذا ما يجعل اللجوء إلى مراكز التحكيم الواقعة خارج المنطقة الافروأسيوية أمراً غير مرغوب .

هذا ، ومن الجدير بالذكر أن المركز يمكن الاستعانة بخدماته و تسهيلاته التحكيمية في التحكيم الخاص AD HOC أو وفقا للقواعد التحكيمية لأى منظمة دولية أخرى هذا فضلا عن التحكيم التجاري في المنازعات المحلية .

وغنى عن البيان أنه إذا لم يتفق الأطراف على تطبيق قواعد تحكيم منظمة تحكيمية أخرى أو لأى قواعد يرون تطبيقها فان المركز يطبق قواعد اليونسترال في التحكيمات التي تتم تحت مظلة قواعده.

وتتميز قواعد " اليونسترال" التي يطبقها مركز القاهرة بالمرونة في إجراءات التحكيم حيث تترك للأطراف الحرية في اختيار المحكمين واختيار مكان التحكيم ولغة الاجراءات و قواعد الإجراءات و القانون الواجب التطبيق .

ثانيا: مراحل إنشاء و تكوين مركز القاهرة

مر مركز القاهرة بمراحل الإنشاء التالية:

- يناير سنة ١٩٧٨ : قرار الدورة التاسعة عشر للجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا و أفريقيا و التي تضم أربع و أربعين دولة آسيوية و أفريقية [1] (فيما بعد اللجنة) بإنشاء مركز القاهرة ضمن خطة شاملة لنشر عدة مراكز تحكيم في الدول الافرو-آسيوية .

- يناير سنة ١٩٧٩ : اتفاق إنشاء المركز المبرم بين اللجنة المذكورة و حكومة جمهورية مصر العربية لمدة ثلاث سنوات تجريبية .
- نوفمبر سنة ١٩٨٢ : الاتفاق بين اللجنة و حكومة جمهورية مصر العربية على استمرار عمل المركز لمدة تجريبية أخرى .
- مارس سنة ١٩٨٦ : اتفاق مرحلى للترتيبات المـــــــالية و الادارية للمركز بين اللجنة و حكومة جمهورية مصر العربية .
- ديسمبر سنة ١٩٨٧ :- الاتفاق الدولى للمقر الخاص بالمركز بين اللجنة و حكومة جمهورية مصر العربية و الذى يكفل للمركز التمتع بكافة مزايا و حصانات المنظمات الدولية المستقلة العاملة فى مصر وقد وافق عليه مجلس الشعب علي الاتفاقية بتاريخ وصدق عليه رئيس الجمهورية بمقتضي القرار الجمهورية رقم ١٩٨٧/٣٩٩.
- يوليو سنة ١٩٨٩ : الاتفاق الدائم للمركز و اتفاق الترتيبات المالية و الادارية الدائمة للمركز بين اللجنة و حكومة جمهورية مصر العربية .

---

[1] أعضاء اللجنة هم الدول الآتية : جمهورية مصر العربية ، بنجلاديش ، الصين ، قبرص ، جامبيا ، غانا ، الهند ، أندونيسيا ، جمهورية إيران الاسلامية ، العراق ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، جمهورية كوريا ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا ، موريشيوس ، منغوليا ، ميانمار ، نيبال ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سريلانكا ، دولة فلسطين ، السودان ، سوريا ، تنزانيا ، تايلاند ، تركيا ، أوغندا ، الأمارات العربية المتحدة ، جمهورية اليمن العربية ، بالاضافة إلي بتسوانا التي تعتبر عضواً منتسباً .

ويتركز الدور الاساسى لمركز القاهرة فى عمل الترتيبات و تقديم التسهيلات اللازمة لاتمام عمليات التسوية السلمية للمنازعات التجارية و خاصة عن طريق التحكيم والتوفيق وفقا لقواعد لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى (اليونسترال) تحت اشراف المركز و خاصة بالنسبة للعقود التجارية و عقود الاستثمار الدوليين التى تتضمن شرط التحكيم أو التوفيق طبقا لقواعد المركز ووفقا لاتفاق أطرافها على ذلك .

ويمكن فى حالات معينة – متى اتفق على ذلك اطراف النزاع – أن يقدم المركز الخبرة الفنية متى اقتضت طبيعة النزاع ذلك .

و للمركز ايضا دور غير مباشر لا يقل أهمية عن سابقه و يتمثل فيما ينظمه المركز من مؤتمرات دولية و من دورات اعداد و تدريب لرجال القانون ورجال الاعمـــــال و الفنيين و المحكمين من الدول العربية و الآسيوية و الافريقية و ذلك بهدف خلق جيل من القانونيين ورجال الاعمال و المحكمين من أبناء المنطقة يكون احد عناصر دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة وتنشيط الاستثمار و التجارة الدولية فى المنطقة و هو ما يعد من أبرز الاهداف لدول المنطقة .

ثالثا : دور المركز فى حسم منازعات التجارة و الاستثمار الدوليين

يتم حسم منازعات التجارة و الاستثمار الدوليين طبقا لقواعد المركز بالوسائل السلمية مثل التحكيم أو التوفيق أو الوساطة أو الخبرة الفنية أو المحاكمات المصغرة أو مجالس مراجعة المطالبات و فيما يلي نبذة عن نشاط المركز بشأن كل وسيلة منها :

⇐١- التحكيم :-

تصاعد عدد قضايا التحكيم المسجلة بالمركز لتصل الى مائة وستة قضية [٢]، ويعكس هذا الرقم الثقة المتزايدة فى المركز و الكفاءة المتميزة لادائه فى مجال حسم المنازعات. وجدير بالذكر أنه قد تم وضع شرط التحكيم أمام مركز القاهرة حتى الان فى آلاف العقود الدولية فى مختلف دول المنطقة ليتم حسم منازعاتها - فى حالة حدوثها - وفقا لقواعده .

ويحتفظ المركز بقائمة بأسماء عدد من المحكمين من مختلف بلاد العالم ويطلب المركز من الجهات المختلفة فى مختلف بلاد العالم و خاصة البلاد العربية موافاته أولاً بأول بأسماء من تتوافر فيهم الخبرة و الكفاءة لادراجه فى قائمة محكميه .

ويجرى المركز دراسات بشأن كل مرشح و لا يدرج فى قائمته الا من تتوافر فيهم الشروط بأعلى معدلاتها .

⇐٢- التوفيق :-

تم فى مارس ١٩٩٠ اعتماد قواعد التوفيق التى وضعتها لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى " اليونسترال" للعمل بها فى مركز القاهرة . وتهدف هذه القواعد الى تخفيف العبء على الاطراف فى شان حسم منازعاتهم التجارية والاقتصادية عند اختيارهم اللجوء لهذه الوسيلة .

---

[٢] من الجدير بالذكر أن هذا رقم يتجاوز ما سجل لدى كثير من المنظمات التحكيمية الدولية البارزة الاخرى و التى انشئت قبل مركز القاهرة بعدة سنوات كمركز حسم منازعات الاستثمار فى واشنطن التابع للبنك الدولى ICSID والذى لم يسجل حتى الان الا ستة و عشرين قضية دولية .

وقد طلب الاطراف فى أكثر من قضية قبل أو بعد بدء اجراءات التحكيم امام المركز من مدير مركز القاهرة اتخاذ اجراءات التوفيق لمحاولة فض النزاع ، وفى حالة عدم النجاح فى الوصول الى تسوية عن طريق التوفيق فان اجراءات التحكيم تبدأ أو تستأنف حتى يتم التوصل الى تسوية للنزاع القائم .

٣-قواعد الوساطة :-

اسلوب الوساطة وان كان يشبه التوفيق ، الا انه يختلف عنه بصفة عامة فى أن الوسيط ، والذى يكون عادة شخصا محايدا ، لا يجمع الاطراف دائما فى لقاءات كالتوفيق ، ولكنه يعمل أحياناً مترددا بينهم منفردا بكل طلي حدة لمحاولة التوصل الى صيغة مرضية لحل النزاع ، كما أنه فى اغلب الاحوال يتفق الاطراف مقدما على الأخذ بتوصياته وعلى العمل على اتباعها قدر إستطاعتهم ، ولكن دون التزام تام بذلك .

وعادة ما يكون الوسيط شخصاً ذا مقدرة على الحوار و الاقناع و له خبرة كافية فى موضوع النزاع و يعمل على جمع المعلومات اللازمة عنه و التفاوض مع الاطراف بشأنه بغية تقريب وجهات نظرهم و مساعدتهم على تفهم مواقف بعضهم البعض فيما يتعلق بموضوع النزاع ، ودفع الحواجز النفسية و الاعتبارات البيروقراطية التى كثيرا ما تكون السبب المباشر فى نشوء النزاع .

وتختلف صور الوساطة حسب نوع النزاع ومكانه وتتراوح بين المشاركة الايجابية فى حل النزاع و التفاوض أو الاقتصار على اعطاء التوصيات و جمع المعلومات و اعداد تقرير بها للاطراف يساعدهم على التوصل الى حله ، كما يجب أن يضع الوسيط فى اعتباره الخلفية الثقافية للأطراف و مصالحهم بما يتيح له البصيرة اللازمة لفهم و طرح الاسلوب الامثل لتسوية الخلاف و اقتراح الحل الناجح له .

وقد أصدر المركز قواعده عن الوساطة سنة ١٩٩٠ .

٤- الخبرة الفنية :-

اصدر مركز القاهرة قواعد الخبرة الفنية فى نفس العام الذي أعتمدت فيه قواعد التوفيق و نظرا لان لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى لم تضع قواعد نموذجية فى هذا الخصوص فقد اعتمد المركز أفضل القواعد المعمول بها أمام منظمات التحكيم العالمية و التى تحقق العدالة .

و يتوقع المركز أن يتزايد الاعتماد علي قواعد الخبرة الفنية و أن يتزايد اقبال الاطراف علي اللجوء لهذه القواعد لحل خلافاتهم بشأن المسائل الفنية حتى يجنبهم ذلك عناء الالتجاء الى أى وسيلة أخرى لحسم منازعاتهم .

ويواصل المركز جهده لدعم قائمة الخبرة الفنية التى تتضمن حاليا أسماء الكثير من الخبراء من مختلف البلاد العربية و يدعو المركز أساتذة الجامعات و المؤهلين من جميع بلاد العالم و خاصة البلدان العربية و الذين يتمتعون بالمؤهلات الأكاديمية العليا فضلاً عن الخبرة العملية فى مختلف المجالات الى قيد اسمائهم فى هذه القائمة بعد التحقق من استيفائهم للشروط اللازمة فى هذا الخصوص و ذلك لإعطاء أطراف أى خلاف فنى مجالا أوسع لتسوية النزاع .

٥- المحاكمات المصغرة Mini Trials :-

كانت جمعية التحكيم الامريكية هى أول من طبق هذا النظام ، وتلتها غرفة تجارة زيورخ. وهذا الاسلوب ، مثله مثل غيره من الاساليب البديلة لحل المنازعات ، يهدف الى حل النزاع بسرعة وبأقل قدر من التعقيدات و المشاكل و التكلفة .

ويتلخص هذا الاسلوب فى أن النزاع يحال الى هيئة مكونة من رئـــيس محايد و عضوين يختار كل من الطرفين المتنازعين واحد منهما من بين كبار موظفيه فى مستويات الادارة العليا ممن لهم دراية بتفاصيل النزاع ، ويتولى العضوين اختيار الرئيس ، وان لم يتفقا على شخصه ، تعينه جهة محايدة مثل إحدي غرف التجارة أو مراكز التحكيم . ويُطلب من الهيئة المشكلة على النحو السابق اعداد مشروع للتسوية وتقديمه للاطراف ، وان لم يتمكن الاعضاء من التوصل الى مشروع مقبول منهم جميعا ، يتقدم الرئيس بمشروع من اعداده هو .

ويلتزم الاطراف بعدم السير فى أى اجراء قضائى أو طلب التحكيم أثناء مدة المحاكمة المصغرة و لكن لا يلتزموا بقبول مشروع التسوية الذى يتم اعداده . كما لا يمكن لاى من الطرفين استعمال أى معلومات أو دليل يتصل بعلمه أثناء المحاكمة المصغرة ضد خصمه اذا لم تكلل اجراءاتها بالنجاح ، وهو الامر الذى يشجع الاطراف على اللجوء الى هذا الأسلوب العملى الذى لا يصيبهم بأى ضرر و يسمح لهم بالتفاوض بحرية دون خشية تعريض مصالحهم أو أسرارهم للخطر .
و يُنتظر أن تلقي هذه الوسيلة ترحيباً من شركات القطاع الخاص علي و جة الخصوص.

⇐٦- مجالس مراجعة المطالبات :-

يطبق هذا النظام غالباً فى تسوية المنازعات المتعلقة بعقود الانشاءات حيث ينشأ مجلس ثلاثى فى بداية المشروع ، يعين المقاول عضوا و يعين الـــــمالك عضوا آخر و يختار العضوين العضو الثالث كرئيس للمجلس .

وتسلم لكل عضو صورة كاملة من عقد المقاولة وجداول تنفيذ العمل و محاضر الاجتماعات التى يعقدها الاطراف وتقارير سير العمل .
ويتولى المجلس مراجعة أى مطالبة يقدمها المقاول أو أمر تعديل يصدره المالك أولا بأول ويصدر توصية غير ملزمة بشأنها للاطراف .

ويتميز هذا النظام بأنه يسمح بنظر أى خلاف فى مهده ، و يسمح للاطراف بالعمل سريعا على حله وفقا لما يوصى به المجلس ، وقد ثبت بالتجربة فعالية هذا النظام نظراً لما يتميز به من الماما أعضاء المجلس بتفاصيل العلاقة التعاقدية وقدرتهم على تناولها بالتحليل و الرد على ما يثيره الاطراف بشأنها فى سرعة يمتنع معها تصاعد الخلاف على نحو ينذر بتفاقمه وعدم امكان تداركه فى اطار محدود .

رابعا : نظام بنك المعلومات

لقد كان ضروريا ازاء تنوع وسائل حسم المنازعات التجارية ذات الطابع الدولى التى يتيحها المركز لاطراف النزاع أن يكون فى خدمة هذه الوسائل أساليب متطورة تضمن إمداد الباحثين و الاطراف بالمعلومات المتقدمة كما تضمن تدريبهم للوصول بهم الى أرقى مستوى ممكن ليستى لهم خدمة قضاياهم بكفاءة و اقتدار ، كما تضمن قيام المحكمين بواجبهم على أكمل وجه .

و لا يقتصر هذا على أطراف المنازعات التى ينظرها المركز بل يتسع ليشمل الاكاديميين و الباحثين فى المجال القانونى بوجه عام و فى مجال التحكيم على وجه الخصوص و لاسيما بعد صدور قانون التحكيم المصرى فى المواد المدنية و التجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ الذي كان له لذلك اكبر الاثر فى اتجاه العديد من الاكاديميين الى اعداد دراسات و أبحاث حول موضوع التحكيم على اختلاف مجالاته للحصول على الدرجات العلمية المختلفة .

و قد انشأ المركز " نظام بنك المعلومات" بهدف تخزين المعلومات الخاصة بموضوعات وأنشطة الاستثمار و التجارة الدوليين بالاضافة الى التشريعات و أحكام المحاكم القضائية و أحكام التحكيم المنشورة و الاتفاقيات الدولية التى تتضمن وسائل

حسم المنازعات التجارية الدولية و كذلك قواعد التحكيم في مختلف بلاد العالم. وقد بدأ تخزين هذه المعلومات منذ بداية عام ١٩٩١ و يعتبر مركز القاهرة المركز الوحيد الذى يقدم هذه الخدمة فى المنطقة الافروآسيوية و الذى ييسر الحصول على هذه المعلومات باللغات العربية و الانجليزية و الفرنسية لمن يطلبها من داخل المنطقة أوخارجها .

ومن المقرران يمر نظام بنك المعلومات الخاص بالمركز بالمرحلتين الآتيتين :

* أولاً المرحلة الأولي و الجارية حالياً : تقديم التسهيلات اللازمة داخل المركز و يتم تخزين جميع المعلومات بعدة طرق مختلفة منها استخدام اجهزة الحاسب الآلى ، الميكروفيش فيلم و كذلك الوثاق المكتبية .
* ثانياً المرحلة الثانية المقبلة : مرحلة متقدمة تعمل على ربط بنك المعلومات الداخلى بالشبكات الالكترونية الدولية لتمكين الدارسين و المستخدمين من استرجاع المعلومات من أماكن بعيدة وكذلك لاتاحة الفرصة للمستثمرين الاجانب للتعرف على مجالات الاستثمار المختلفة بالمنطقة .

خامسا :- انشاء معهد المركز للاستثمار و التحكيم

حتى تكتمل رسالة المركز فى المنطقة من حيث تشجيع الالتجاء الى التحكيم والتوفيق و نظام الخبرة الفنية ومن حيث اعداد جيل من أبناء المنطقة من الخبراء و المحامين و المحكمين الدوليين يكون على أرفع مستوى من الكفاءة و المقدرة فقد أنشأ مركز القاهرة معهد المركز للاستثمار والتحكيم فى يوليو ١٩٨٩ وقد أصبح هذا المعهد مسئولا عن اعداد المؤتمرات و الدورات الدولية و المشاركة فيها وكذلك عن اعداد برامج التدريب للمحامين ورجال القانون ورجال التجارة و الاعمال على أعلى مستوى ويشمل التدريب اعداد العقود الدولية وصياغتها ودراسة اجراءات التحكيم و النواحى العملية التى تواجه المحامين و المحكمين وطرق مواجهتها وفقاً لقواعد التحكيم العالمية المختلفة وكذلك اعداد صياغات التحكيم وطلبات التحكيم و الرد عليها واعداد

أحكام التحكيم هذا فضلاً عن دراسة النواحي الخاصة بمشاكل رد المحكمين و تنفيذ احكام التحكيم .

ويعتبر معهد المركز كذلك مسئولاً عن نشر مطبوعات المركز واعداد دورياته .
و فيما يلي بيان بالمؤتمرات و دورات التدريب التي ينظمها المركز .

● أ) المؤتمرات الدولية التي نظمها معهد المركز :-

وقد نظم معهد المركز للاستثمار و التحكيم العديد من المؤتمرات الدولية ، فيما يلى بيان عن اهمها :-

١) مؤتمر " التحكيم التجارى الدولى" و الذى عقد بفندق ماريوت بمدينة القاهرة فى الفترة من ٢٠ الى ٢٢ يناير سنة ١٩٨٦ بالاشتراك مع لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى. وقد شارك فى هذا المؤتمر مائة و ثلاثة عشر مشاركاً يمثلون جنسيات مصر و الجزائر و الدانمارك وفرنسا و اندونيسيا و العراق و ايطاليا و اليابان و الاردن و الكويت و نيجيريا ونيبال وعمان وباكستان والبرتغال و السعودية و السودان و السويد و سويسرا و تايلاند و تونس و تركيا و الامارات و أمريكا وكندا و أسبانيا .

٢) مؤتمر "التحكيم التجارى الدولى و تشجيع وحماية الاستثمار فى المنطقة الافرو آسيوية" و الذى عقد فى فندق ماريوت بالقاهرة فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يناير سنة ١٩٨٨ و بالاشتراك مع لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى . وقد شارك فى هذا المؤتمر مائتا مشارك يمثلون دول مصر و تونس و الكويت و المغرب وقطر و السعودية و الولايات المتحدة و السويد و المملكة المتحدة و المانيا و استراليا و ايطاليا و النمسا و فرنسا و نيجيريا و اسبانيا و الاردن وعمان وكندا و سوريا و السودان و تايلاند و اليمن و الهند و يوغوسلافيا و البحرين و هولندا و الصين و أبو ظبى و العراق و ماليزيا و الجابون و سرى لانكا .

٣) "المؤتمر الأول للاتحاد الدولى لمنظمات التحكيم التجارى الدولى فى العالم" والذى عقد يومى ٢١، ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٢ بفندق شيراتون الجزيرة بالقاهرة ، وقد شارك

فى هذا المؤتمر ستة و تسعون مشاركاً من مختلف الجنسيات . وقد مثل فى هذا المؤتمر اثنين و سبعين مركزاً ومعهداً ومؤسسة تحكيمية من مختلف بلاد العالم .

٤) المؤتمرالاول حول : " الوحدة الاوربية عام ١٩٩٢ و اثرها على التنمية الاقتصادية فى العالم العربى" و الذى عقد يومى ١١، ١٢ يناير سنة ١٩٩٢ بفندق الجزيرة شيراتون بالقاهرة وقد نُظم هذا المؤتمر بالاشتراك مع جامعة الدول العربية و بعض هيئات منظمات الامم المتحدة مثل اليونيدو و الانكتاد . وقد شارك فى هذا المؤتمر

مشاركون يمثلون جنسيات الدول العربية و دول الوحدة الاوروبية و الولايات المتحدة الامريكية و اليابان .

٥) مؤتمر " التحكيم التجارى الدولى" و الذى عقد فى كل من مدينتى القاهرة فى الفترة من ١١ الى ١٣ أكتوبر ١٩٩٢ و الاسكندرية يومى ١٤ و ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ ، وقد شارك فى هذا المؤتمر العديد من المهتمين بالتحكيم التجارى و البحرى الدوليين فى المنطقة الافرو- آسيوية . وقد حضر هذا المؤتمر مائة و خمسة و عشرون مشاركاً يمثلون دول مصر و انجلترا و سنغافورة و ألمانيا و الارجنتين و سوريا و السعودية و أبو ظبى و باكستان و ليبيا و الكويت و بنما و قطر و لبنان و الولايات المتحدة و الجزائر و اليونان و الامارات العربية و تشيكوسلوفاكيا و تونس و البحرين .

٦) مؤتمر " أحدث التطورات فى عقود الانشاءات الدولية " بالاشتراك مع جمعية التحكيم الامريكية و جهات أخرى . و عقد المؤتمر فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ ابريل ١٩٩٣ بفندق الجزيرة شيراتون بالقاهرة و حضره مشاركون من مختلف بلاد العالم .

٧) مؤتمر " قانون التحكيم المصرى الجديد" فى يومى ١٢ - ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ بفندق شيراتون القاهرة . وعقد المؤتمر تحت رعاية السيد المستشار وزير العدل المصرى و حضره مشاركون من مختلف بلاد العالم .

٨) مؤتمر " الاتجاهات الحديثة فى التحكيم البحرى " و الذى عقد فى يومى ١٤ و ١٥ سبتمبر ١٩٩٤ بفندق شيراتون المنتزه بالاسكندرية و حضره مشاركون من مختلف بلاد العالم أغلبهم من جنسيات الدول العربية .

٩) مؤتمر " تطوير و تحديث قواعد المناقصات فى الدول النامية" والذى عقد فى الفترة من ٢٩ الى ٣١ يناير ١٩٩٤ بفندق مينا هاوس أوبروى بالقاهرة بالاشتراك مع معهد القانون الدولى بواشنطن العاصمة و بالتعاون مع لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى و البنك الدولى و جهات دولية أخرى . وعقد المؤتمر تحت رعاية السيد الدكتور / عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء الاسبق و قد شارك في المؤتمر ممثلون من مختلف بلاد العالم .

١٠) المؤتمر الثانى حول " الوحدة الاوروبية و آثارها على اقتصاديات الدول العربية " و الذى عقد فى الفترة من ١٥ الى ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ بفندق شيراتون القاهرة

وذلك بالاشتراك مع جامعة الدول العربية و وفد الاتحـــــاد الاوروبي بجمهورية مصر العربية و قد حضره و شارك فيه مشاركون من مختلف الجنسيات العربية و الأوروبية .

١١) مؤتمر " قواعد و قوانين مناقصـــــات البضائع و الانشاءات و الخدمات " و الذى عقد فى يومى ١٧ و ١٨ سبتمبر ١٩٩٥ بالاشتراك مع لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى و البنك الدولى و معهد القانون الدولى بواشنطن العاصمة و قد حضره مشاركون من مختلف دول العالم .

١٢) مؤتمر " حسم منازعات الطاقة و البترول و الغاز " و الذى عقد فى يومى ١٨ و ١٩ نوفمبر ١٩٩٥ بالاشتراك مع البنك الدولى و جامعة الدول العربية وعقد المؤتمر بفندق النيل هيلتون و حضره مشاركون من مختلف بلاد العالم .

١٣) مؤتمر " عقود الانشاءات و الخدمات الدولية" و الذي عقد فى الفترة من ١٧ إلي ٢٢ مارس ١٩٩٦ بالاشتراك مع الجمعية المصرية للمهندسين الاستشـــــاريين و بالتعاون مع البنك الدولي و لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي و الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين و جهات دولية أخرى و قد حضره مشاركون من مختلف أقطار العالم أغلبهم من البلاد العربية .

١٤) المؤتمر الثالث عن "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية " ، و قد خلال يومي ٢٢ ، و ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩٦ و ذلك بالاشتراك مع جامعة الدول العربية و لجنة الوحدة الأوروبية .

١٥) مؤتمر عن "خصائص التحكيم البحري " في الفترة من ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ إلي ٢ أكتوبر ١٩٩٦ بالاشتراك مع مركز الإسكندرية للتحكيم البحري الدولي (فرع مركز القاهرة) و كبري مؤسسات التحكيم البحري العالمية .

١٦) مؤتمراً دولياً عن "عقود الإنشاء و التشغيل و التحويل و وسائل تسوية منازعاتها" ، و عقد في فندق إنتركونتيننتال الغردقة في الفترة من ٢٢ إلي ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦ ، و ذلك بمشاركة معهد القانون الدولي (ILI) ، و جامعة جورج تاون في واشنطن، و كذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسترال) و البنك الدولي.

١٧. مؤتمر دولى عن "الإتجاهات الحديثة فى قوانين التجارة والإستثمار الدوليين" وقد عقد خلال الفترة من ١ إلى ٥ ديسمبر ١٩٩٦ بمدينة القاهرة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) وجامعة الدول العربية.

١٨. المؤتمر الثانى عن "عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية "BOO / BOT Contracts" خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أكتوبر.

١٩. مؤتمر عن "حسم منازعات الإنشاءات وعقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT عن طريق التحكيم والوسائل البديلة لحسم المنازعات" وذلك بمقر المركز بالقاهرة خلال الفترة من ٨ – ١٢ أبريل ١٩٩٧ .

٢٠. دورة التحكيم الدولية بالإشتراك مع معهد لندن للمحكمين الدوليين. وقد انقسمت هذه الدورة إلى مستويين، يؤدى إجتياز المستوى الأول إلى الإنضمام إلى عضوية المعهد بينما يؤدى إجتياز المستوى الثانى المتقدم إلى الحصول على زمالة المعهد. وقد انعقدت هذه الدورة فى الفترة من ١٢ – ١٨ يونيو ١٩٩٧ بفندق النيل هيلتون بمدينة القاهرة.

٢١. المؤتمر الدولى عن "التحكيم التجارى الدولى" بالمشاركة مع بعض المنظمات التحكيمية اللبنانية، وقد عقد خلال الفترة من ٤ – ٧ أغسطس ١٩٩٧ بمدينة بيروت بلبنان .

٢٢. المؤتمر الدولى عن "مشروعات البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT بالمشاركة مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ومعهد القانون الدولى بواشنطن. وقد عقد المؤتمر خلال الفترة من ٧ – ٩ سبتمبر ١٩٩٧ بفندق شيراتون هيليوبوليس بمدينة القاهرة.

٢٣. المؤتمر الدولى عن "حسم المنازعات البحرية الدولية" بالإشتراك مع جمعية المحكمين البحريين لدول البحر المتوسط وبعض المنظمات البحرية الدولية الأخرى. وقد عقد المؤتمر خلال الفترة من ١٤ – ١٦ أكتوبر ١٩٩٧ بفندق شيراتون المنتزه بمدينة الإسكندرية.

٢٤. المؤتمر الدولى عن "مراكز التحكيم العربية" والذى حضره ممثلون عن جميع مراكز التحكيم العربية وكذلك عدد من وزراء العدل والتجارة العرب وممثلون لتلك الوزارات. هذا بالإضافة إلى ممثلين لبعض المنظمات التحكيمية الدولية البارزة مثل غرفة التجارة الدولية وجمعية التحكيم الأمريكية ومحكمة لندن للتحكيم التجارى. وقد عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من ٢٣ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

٢٥. واستمرارا لدوره الرائد فى تدريب العاملين بالتحكيم التجارى الدولى والمهتمين به، عقد مركز القاهرة الدورة الدولية الثانية للتحكيم بالإشتراك مع معهد لندن للمحكمين الدوليين. وقد انقسمت هذه الدورة كسابقتها إلى مستويين، يؤدى إجتياز المستوى الأول إلى الإنضمام إلى عضوية المعهد بينما يؤدى إجتياز المستوى الثانى المتقدم إلى الحصول على زمالة المعهد. وقد انعقدت هذه الدورة خلال الفترة من ١٢ – ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ بمقر المركز بالقاهرة.

٢٦. المؤتمر الدولى عن "قواعد المناقصات والمزايدات الدولية" بالإشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ومعهد القانون الدولى بواشنطن يعقد بمدينة أسوان يومى ١١ و ١٢ فبراير ١٩٩٨.

ب) دورات التدريب التي نظمها معهد المركز:-

نظم مركز القاهرة اثنين وعشرون دورة من دورات اعداد و تدريب المحكمين الدوليين العرب ومواطني دول آسيا و أفريقيا . ويهدف المركز من هذه المهمة الى تكوين جيل من ابناء المنطقة من القانونيين ورجال الاعمال و المحكمين الاكفاء الذين يجمعون بين الخبرة المحلية و الثقافة القانونية و الاقتصادية الدولية ويتمتعون في ذات الوقت بالمهارات و الملكات القانونية التي لا يتحقق أي منها الا بالاحتـــكاك الدولي و ممارسة التحكيم التجاري في مختلف النظم القانونية عبر أنحاء العالم، وذلك، حتى يتيسر لأبناء هذه المنطقة الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية بدلا من الاعتماد على الخبرة الاجنبية في هذا الخصوص . وقد شارك في هذه الدورات على سبيل المثال لا الحصر جهات دولية متعدد منها المعهد الدولي لتنمية القـــانون IDLI و جمعية التحكيم الامريكية بنيويورك AAA وغرفة التجارة الدولية بباريس ICC ومحكمة لندن للتحكيم LCIA و معهد المحكمين الدوليين بلندن CIA ومركز تسوية منازعات الاستثمار في واشنطن .

ومن أهم هذه الدورات :-

الدورة التدريبية التاسعة عشرة للحصول على عضوية وزمالة معهد المحكمين الدوليين بلندن خلال شهر مارس ١٩٩٧ و التي عقدت في مدينة القاهرة ، وهي تعتبر الدورة الثانية التي عقدها المركز بالتعاون مع المعهد . و قد كانت الدورة الأولي قد عُقدت في مدينة القاهرة في الفترة من ١٢ إلي ١٨ يونيو ١٩٩٥ ، حيث حصل المتخرجون منها علي زمالة و عضوية المعهد المذكور .

وكذلك دورة تدريبية عن " التحكيم البحري الدولي " التي عقدت في الاسكندرية يومي ٢٨ – ٢٩ مايو ١٩٩٧ بالاشتراك مع مركز الاسكندرية للتحكيم البحري الدولي (فرع مركز القاهرة) و بمشاركة العديد من المؤسسات التحكيمية الدولية .

وقد عقدت الدورة الثالثة لعضوية وزمالة معهد المحكمين الدوليين بلندن في مقر المركز في الفترة من ١٢ الى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٩٧.

وينتظر أن تعقد دورات أخرى في المستقبل القريب .